

الهجرة وتأثيراتها الاقتصادية على الدول

عبد السيد سعد عيسى العيساوي - طالب بمرحلة الدكتوراه بالأكاديمية الليبية جنزور

الملخص :

حاول الباحث من خلال القراءة في الهجرة وتعريفاتها , ومعرفة الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة على اقتصاديات العالم ، وقد قسم الباحث ورقته إلى مبحثين إثنين وكل مبحث قسمه إلى ثلاث مطالب, حيث كان المبحث الأول بعنوان : تعريفات الهجرة وأسبابها، وجاء في المطلب الأول : من هذا البحث تعريف الهجرة , حيث تحدث الباحث عن تعريفات الهجرة المختلفة وأنواعها. معرجاً على تقارير منظمة الهجرة الدولية في تعريفاتها للهجرة ، وفي المطلب الثاني : تحدث الباحث عن . الأسباب الدافعة للهجرة , والتي لخصها الباحث في أسباب سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وبيئية وسيكولوجية ، وفي المطلب الثالث : تحدث الباحث عن المشاكل التي تتعرض لها دول العبور والدول المهاجر إليها ، وفي المبحث الثاني : تحدث الباحث عن التأثيرات الاقتصادية للهجرة . حيث تحدث في المطلب الأول عن التأثيرات الاقتصادية التي تلحق بالمهاجر أولاً . سواء السلبية منها والإيجابية ، ثم تحدث في المطلب الثاني عن الآثار الاقتصادية التي تلحق بالبلد الأم سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية ، وفي المطلب الثالث تحدثت عن الآثار الاقتصادية التي تلحق بالبلد المستضيف المهاجر إليه ، وفي نهاية البحث خلصت إلى أهم النتائج حول الهجرة ، وما تسببه آثارها في المجالات الاقتصادية , وما هي التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة ، وأشارت في نهاية البحث إلى التوصيات التي يوصي بها لمعالجة تلك الآثار على كافة المستويات ، وقد استعان الباحث بالعديد من المراجع منها بعض الكتب العلمية مباشرة ، إضافة إلى بعض المقالات الأكاديمية المنشورة في وسائط التواصل الاجتماعي , إضافة إلى التشريعات والصكوك الدولية المعنية بالهجرة واللجوء.

المقدمة:

يُعد موضوع الهجرة من الموضوعات المهمة في هذا العصر, حيث تعتبر الهجرة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة ، وهي تعتمد في أساسها على العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا، كما لها دور محوري مهم في دعم التواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة

المجتمعات إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعرافها.

ونظراً لتنامي هذه الظاهرة وازدياد عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة في مختلف بقاع العالم وكلُّ له دوافعه وأسبابه , فقد اهتم العلماء بهذه الظاهرة لأهميتها السكانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولتأثيراتها المباشرة على المهاجر أولاً وعلى الدول المهاجر منها (دول المصعب) وعلى دول العبور إلى دول الاستقرار (الملجأ الأخير) .

وتعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة , والهجرة أنواع منها الهجرة الشرعية القانونية ومنها الهجرة الغير شرعية والتي باتت تقلق المجتمع الدولي نتيجة لأثارها العديدة , وهو ما دعي المنتظم الدولي بمؤسساته الدولية إلى إصدار العديد من الصكوك الدولية التي تحمي المهاجرين وكذلك السعي لإيجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة من خلال منع الأسباب ومعالجتها في البلد الأم (بلد المصدر) ، وكذلك قيام الدول بعقد اللقاءات والمؤتمرات والحوارات لمناقشة هذه الظاهرة للحد من تداعياتها وتأثيراتها والتعاون فيما بينها على حلها لما تسببه من أثار كبيرة على الدول , والتي سنحاول في هذه الورقة دراستها وتبيان هذه الآثار وتداعياتها .

Introduction

The topic of migration is one of the important topics in this era, as migration is considered one of the ancient phenomena in different societies, and it depends mainly on the human element and is credited with building many countries and societies in our world, and it also has an important pivotal role in supporting social and cultural communication between all societies in addition to its contribution in an influential way to the political and economic aspects in all societies of various sects and Customs . Due to the growth of this phenomenon and the increase in the number of migrants in recent years in various parts of the world , and each has its motives and reasons, scientists have been interested in this phenomenon for its demographic, social, political and economic importance and for its direct effects on the migrant countries first and on the migrant countries {{ downstream countries }} and the transit countries to the countries of last resort {{ stability }} . Migration generally means moving to live from one place to another, with the intention of staying in the new place for a long time, and migration, including legal and illegal migration, which has become a concern to the international community due to its many effects , This is why the international community and its international institutions have called for the issuance of many international instruments that protect migrants , as well as seeking to find solutions to reduce this phenomenon by preventing and addressing the causes in the home country {{ source country}},

as well as the holding of meetings, conferences and dialogues by states to discuss this phenomenon to reduce its repercussions and effects and cooperate among themselves to solve it because it causes great effects on countries, which we will try in this paper to study and identify these effects and repercussions.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في سؤال خطر في ذهن الباحث حول آثار الهجرة الاقتصادية على الدول ، وخاصة مع تنامي ظاهرة الهجرة وصارت ظاهرة عالمية اكتوت بها كل الدول , وما تعرضت له دول المصب (الدول المصدرة للمهاجرين) يختلف عن ما تعرضت له دول العبور التي لم تكن إلا دولة عبور للوصول إلى وجهات المهاجرين والتي يكون العبور فيها مؤقتاً وأحياناً يتغير المفهوم فتصبح دولة استقرار , وكذلك دول الاستقرار التي يتجه المهاجرون إليها ويضعون في أساس خططهم إنها دول الاستقرار لديهم , لذلك تكمن المشكلة هنا .

أسباب اختيار البحث :

تعاني أغلب الدول حالياً من تنامي وتفاقم ظاهرة الهجرة إليها وخاصة الهجرة غير الشرعية , وما ينتج عن هذه الظاهرة من تداعيات سياسية واقتصادية وديمقراطية وإنسانية , لذلك اختار الباحث هذا الموضوع لأجل المساهمة في تنوع مصادر البحث في هذا الموضوع ولا سيما أن بلد الباحث من الدول التي اكتوت بهذه الظاهرة وتعاني من تداعياتها وما يراه الباحث أمامه حقيقة من آثار لهذه الظاهرة .

الفرضية :

الهجرة نوعان نوع منظم تحكمه الاتفاقيات بين الدول ويتم بإجراءات قانونية ويخضع لسلطات الدول سواء دولة المصدر أو دولة الاستقرار , ورغم وجود آثار لهذه الهجرة إلا أنها تظل لا تشكل هاجساً للدول , أما الهجرة الأخرى والتي هي هاجس كل الدول وهي الهجرة غير الشرعية والتي تتم دون المرور عبر المنافذ الرسمية للدول وبلا تنظيم ولا تنسيق وتسبب العديد من التوترات والقلق للمهاجرين ولشعوب الدول المهاجر إليها سواء كانت دول عبور أو دول استقرار , وبذلك تتعامل هذه الفرضية مع ظاهرة الهجرة كمتغير مستقل يؤثر تأثيراً عميقاً في الاقتصاد في الدول المهاجر إليها كمتغير تابع .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:-

- 1- إطلاع القاري على تعريفات الدول للهجرة , وكذلك تعريفات المنظمات والفقهاء . للهجرة حيث تفاوتت التعريفات فيما بينهم .
- 2- تبيان الأسباب الرئيسية للهجرة والعوامل المساعدة عليها .
- 3- تبيان الآثار الاقتصادية للهجرة على المهاجر وعلى دولة المهجر وعلى دولة العبور وكذلك دولة الاستقرار
- 4- محاولة إيجاد ووضع بعض المقترحات والتي لعلها تساهم في المشكلة

أهمية البحث :

في ظل تنامي ظاهرة الهجرة وتداعياتها المختلفة على الأفراد والدول , ولسعي الدول والمراكز العلمية والأفراد في دراسة هذا الموضوع الحيوي الهام والذي صار يقض مضاجع الكثيرين , ولأن الهجرة لا تقتصر آثارها على البلد المستضيف (بلد الاستقرار لدى المهاجر) ؛ بل تستهدف دولة المهاجر نفسه الدولة الأم , وكذلك تستهدف دول العبور , بل إنها تستهدف حتى المهاجر نفسه , لذا فقد صارت الهجرة علماً من العلوم التي تُدرس حتى يتم وضع الحلول الاستباقية والعلاجية والوقائية لهذه الظاهرة من خلال سن التشريعات التي تختص بجوانب الهجرة المختلفة .

وعليه فإن هذا البحث سيكون ورقة من الأوراق التي ستسهم في تقديم الآراء التي توصل إليها الباحث والنتائج لعلها تسهم في الحد من هذه الظاهرة .

منهجية البحث:

حاول الباحث أن تكون المنهجية في هذا البحث :

- 1- المنهج الاستقرائي لنصوص التعاريف الواردة في التشريعات الدولية لمصطلح الهجرة , لمعرفة المحتوى التعريفي لهذه النصوص.
- 2- المنهج التحليلي لغرض تحليل النتائج والآثار المترتبة عن الهجرة ..

خطة البحث :

قسم الباحث هذا البحث إلى : مقدمة و مبحثين، وكل مبحث يتكون من ثلاثة مطالب , ثم خاتمة بها أهم النتائج التي توصل إليها وأخيراً التوصيات التي يرى أنها قد تساعد الباحثين ورجال إنفاذ القانون في الاستفادة منها .

المبحث الأول - تعريفات الهجرة وأسبابها :

المطلب الأول - تعريف الهجرة :

توافقت كل التعريفات على أن الهجرة هي (انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش والكسب) .

أو هي : (انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى مكان آخر للإقامة فيه هرباً وخوفاً على حياتهم بسبب النزاعات المسلحة أو الاضطهاد العرقي أو الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية)، وفي تعريف للأستاذة زينب أبو زيد عرفت الهجرة بأنها : (انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن تنو افر فيها سبل الكسب والعيش الكريم، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود البلد، أو خارج حدوده بهدف الاستقرار ، وذلك تحت تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها) (1) .

وتُعرف الهجرة الدولية من قِبَل وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM) على أنها : " تنقل الأشخاص بعيداً عن مكان إقامتهم المعتادة وعبر الحدود الدولية إلى بلد ليسوا من رعاياه. (2) ، وفي تعريف آخر لها - في تعريف المهاجر - بأنه : " أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل الدولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن : أو لا الوضع القانوني للشخص، وثانياً ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثاً ما هي أسباب الحركة، أو رابعاً ما هي مدة الإقامة" .(3).

ونلاحظ هنا أن التعريفين اشتملا على عنصر الانتقال فقط دون الإشارة إلى المبررات والأسباب والدوافع والغايات .

ومن خلال قراءات الباحث لتعريفات الهجرة المختلفة فإنه يعرف المهاجر بأنه: (الفرد الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلي والذي لا يشعر فيه بالراحة أو الأمن أو الطمأنينة وينعدم فيه الاستقرار لديه إلى مكان آخر يحس ويشعر بأن فيه الملاذ الآمن له وفيه الاستقرار الذي ينشده رغم المخاطر التي قد يتعرض لها أثناء انتقاله تدفعه غريزة البقاء).

أنواع الهجرة :-

الهجرة القانونية : وهي الهجرة التي تتم عبر الوسائل والمنافذ الرسمية للدول ووفقاً للإجراءات المتبعة فيها وبرضى الدولة المهاجر إليها .

الهجرة غير القانونية (انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر دون وثائق رسمية وعبر وسائل غير قانونية .. أو هي الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه لغرض الإقامة فيه بصفة مستمرة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة طبقاً لأحكام القانون الدولي والداخلي). (4)، وجاء في تعريف للأمم المتحدة للهجرة غير الشرعية بأنها : (دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو .ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة ، كما يعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدول). (5)، وفي تعريف

آخر عرفت الهجرة على أنها : (كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة ، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة). (6) .

وتختلف الهجرة عن اللجوء رغم تقارب الهدف فيهما إلا أن الأسباب تختلف .
اللجوء : " اصطلاح يطلق على الشخص الذي ينتقل من إقليم دولة إلى دولة أخرى طلباً للملجأ الذي يأمن فيه من خطر أو اضطهاد " (7) ، وفي تعريف آخر ، عُرف اللجوء على أنه (الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها أو فوق مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية ، والهدف منه هو انقاذ حياة أشخاص أو حريتهم والذين يعتبرون انفسهم مهددين في بلادهم) . (8) ، وقد عرفت اتفاقية عام 1951م بشأن اللاجئين - اللاجئ - في مادتها الأولى بأنه : (شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.) (9) .

ولعل أهم أسباب الهجرة هو الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرف والدين .

ووفقاً لتقرير الهجرة في العالم لعام 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة جاء فيه (اعتباراً من يونيه 2019 قُدر عدد المهاجرين الدوليين بنحو 272 مليوناً على مستوى العالم، بزيادة 51 مليون عن عام 2010 ، و52% منهم من الذكور و48% منهم من الإناث ، وإن 74% من هؤلاء المهاجرين هم في سن العمل (20 سنة -64 سنة) وشكل المهاجرون الدوليون 3.5% من سكان العالم في عام 2019. وهذا مقارنة بنسبة 2.8% في عام 2000 و 2.3% في عام 1980. (10)، وجاء في تقرير منظمة الهجرة الدولية في العام 2022م أن عدد المهاجرين ارتفع في العام 2020م عن العام 2019م ليصل إلى قرابة 281 مليون مهاجر ليشكل نسبة 3.6% من مجموع سكان العالم ، بلغ عدد الذكور منهم 146 مليون بزيادة بلغت قرابة 5 ملايين ذكر عن العام 2019م وبلغ عدد الإناث 135 مليون امرأة ، وبلغت القوة العاملة 169 مليون إنسان . (11)

بينما يهاجر العديد من الأفراد بدافع الاختيار، يهاجر كثيرون بدافع الضرورة. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد النازحين قسراً حول

العالم 79.5 مليون في نهاية عام 2019. ومن هؤلاء، كان 26 مليوناً من اللاجئين (20.4 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية، و 5.6 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا). ونزح في مناطق مختلفة من العالم 45.7 مليون شخص داخلياً، و 4.2 مليون طالب لجوء، و 3.6 مليون فنزويلي نازحون في الخارج (12).

المطلب الثاني - الأسباب الدافعة للهجرة :

الأسباب السياسية والأمنية : مثل عدم مشاركة الدولة لمواطنيها الحياة السياسية وأزمة الهوية وكذلك النزاعات المسلحة والاضطهاد والعنف، وتوزيع الثروات والموارد ، وتعتبر المواطنة عن العلاقة أو الرابط القانوني التي تربط الفرد والدولة. وتتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد تجاه الدولة تماهياً مع الحقوق التي يتمتع بها داخلها، وتختلف هذه الحقوق والواجبات من دولة إلى أخرى ، فدول العالم الثالث تعاني من الحرمان في أبسط الحقوق ، ومنها حرية التعبير عن الرأي وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يتولد لدى الافراد حالة من الشعور بعدم الأمان، ويصاحب ذلك عادة محاولة التخلص من هذا الواقع السيء عبر التفكير في الهجرة باعتبارها من أنجع الحلول والرغبة في البحث عن ملجأ. (13)

الأسباب الاقتصادية : الفقر والبطالة وعدم توافر فرص العمل وضعف الأجور وتدني مستوى المعيشة. وكذلك التباين في المستوى الاقتصادي بين ما يعرف بالدول الطاردة والدول المستقبلة، ومرجع هذا التباين هو أن وتيرة التنمية في الدول الطاردة تسير ببطء شديد، على ما هو الحال عليه في الدول المستقبلة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدول الطاردة بما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة . (14).

ومن الواضح أن البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة .

الأسباب الاجتماعية : التمييز بين الأقليات في الدولة وعدم قدرة الدولة على صهر الاختلاف العرقي بين الأفراد وحالة التعالي والنظرية الدونية لبعض الفئات ساهمت في ظاهرة الهجرة للبحث عن الذات .

وكذلك ما تعيشه المجتمعات من تناقضات اجتماعية وصراعات في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات كدور المرأة في المجتمع ، وكذلك الشباب الذين يعيشون صراعاً مع القيم الاجتماعية السائدة ، حيث ينتج عن ذلك تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية، ما يدفع كثيراً من اليائسين إلى الشعور بالغيرة

داخل المجتمع، ليتضح من بعد ذلك أن هجرة الشباب الشرعية وغير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة، تعبر عن الاحتجاج الرافض على للأوضاع الاجتماعية القائمة وسخط الشباب على واقعهم ما يدفعهم إلى الهجرة. (15).

الأسباب الجغرافية: البيئة القاسية والجفاف والحرارة والكوارث الطبيعية ساهمت هي الأخرى في تفاقم ظاهرة الهجرة .

الأسباب البيئية: تلوث المياه والهواء والتربة وما سببته من مخاطر صحية للأفراد , حيث تعتبر البيئة والمناخ عاملاً من عوامل التأثير في اتخاذ قرارا الهجرة . فعلى سبيل المثال في عام 2018 قدر البنك الدولي أن ثلاث مناطق (أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا) ستولد 143 مليون مهاجر بسبب المناخ بحلول عام 2050 , وفي عام 2017 تم تهجير ما بين (22.5 مليوناً إلى 24 مليون شخص) بسبب الأحداث المناخية المفاجئة ، مثل الفيضانات وحرارة الغابات بعد الجفاف والعواصف الشديدة، إضافة إلى عوامل أخرى كالتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، وتلوث الهواء، وتحولات أنماط المطر، وفقدان التنوع البيولوجي، (16).

فعلى سبيل المثال في المحيط الهادي يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل 12 ملم سنوياً في غرب المحيط الهادئ، وقد غمر بالفعل ثماني جزر، وهناك اثنتان أخريان على وشك الاختفاء، مما أدى إلى موجة من الهجرة إلى البلدان الأكبر ومن المتوقع أنه بحلول عام 2100م فمن المقدر أن 48 جزيرة ستختفي بسبب ارتفاع المحيط.. (17).

وفي جنوب آسيا، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة تواتر الأعاصير والفيضانات في أنظمة الأنهار التي تغذيها ذوبان الأنهار الجليدية وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة , إلى تفاقم أنماط الهجرة الداخلية والدولية الحالية ، مما قاد البنك الدولي للتنبؤ بأن الاقتصاد الجماعي لجنوب آسيا (بنغلاديش، وبوتان، والهند، وجزر المالديف، ونيبال، وسريلانكا) سيفقد 1.8% من إجمالي الناتج المحلي السنوي بسبب تغير المناخ بحلول عام 2050م . (18) .

ويواجه شمال غرب إفريقيا ارتفاع مستويات سطح البحر والجفاف والتصحر، مما يساهم بشكل كبير في العدد الكبير بالفعل من المهاجرين الموسمين، الأمر الذي يضع ضغطاً إضافياً على بلد المنشأ وبلدان المقصد والطرق التي يسلكها المهاجرون.(19).

الأسباب السيكولوجية أو النفسية : الانبهار بالحياة الغربية من حريات وتنوع في الثقافات؛ وحيث التقدم الاقتصادي والعمراني الذي يتوفر في المجتمع واحترام القوانين وحقوق الإنسان . وهذا لا يتوافر في البلد الذي ينتمي إليه المهاجر .

المطلب الثالث - مشاكل الهجرة التي تتعرض إليها الدول المهاجر إليها ودول العبور :

1- إدارة الهجرة : انتقال المهاجرين دون حصرهم وحصر بياناتهم يؤدي بالأضرار بدولة المصدر ودول العبور وما يترتب عليه من أعباء مالية وكذلك دول الاستقرار لعدم توافر وتناقص فرص العمل .

في عام 1994 أقر المجتمع الدولي في القاهرة للمرة الأولى خطة لإدارة الهجرة، و تم إقرار عدد من القوانين التي تغطي الحقوق و تطور برنامج للهجرات، وتسعى إلى تخفيض هذا النوع من الهجرة بتطوير مستويات التعاون بين الدول لإدارة المشكلات الخاصة بالهجرة غير القانونية(20).

2- انتهاكات حقوق الإنسان : يتعرض المهاجرون أثناء الهجرة إلى انتهاك لحقوق الإنسان بدءاً من عصابات التهريب التي تستغلهم مروراً بما يتعرض له المهاجرون في بلدان المرور من رفض شعوب تلك الدول للمهاجرين وصولاً لدول المصب وما يتعرضون له من انتهاكات من أجهزة الشرطة والأفراد في تلك الدول. فعلى سبيل المثال أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها العميق إزاء العدد المتزايد من حوادث العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين على مختلف الحدود الأوروبية، والتي أدى العديد منها إلى خسائر مأساوية في الأرواح , حيث عبرت في تقريرها الصادر في بالقول " أننا نعبر عن قلقنا إزاء التقارير المتكررة والمتطابقة الواردة من الحدود البرية والبحرية لليونان مع تركيا، حيث سجلت المفوضية ما يقرب من 540 حالة إعادة غير رسمية من جانب اليونان منذ بداية عام 2020. كما تم الإبلاغ عن حوادث مثيرة للقلق في وسط وجنوب شرق أوروبا على الحدود مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" (21).

وعلى الرغم من أن العديد من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها لأسباب مختلفة، فقد أجرت المفوضية مقابلات مع آلاف الأشخاص في جميع أنحاء أوروبا والذين تم إبعادهم ، حيث أبلغوا عن نمط مثير للقلق من التهديد والترهيب والعنف والإذلال في البحر، أفاد أشخاص بأنهم تركوا هائمين على وجوههم في قوارب للنجاة أو حتى أنهم

أجبروا في بعض الأحيان على القفز مباشرة إلى الماء، في دلالة على عدم احترام سافر لحياة الإنسان.(22) .

3- **مشكلة حقوق العمال** : وتتضمن القضايا والتحديات الأخرى التي تواجه العمال المهاجرين في المنطقة ما يلي:

أ- رداءة ظروف العمل والمشاكل الكبيرة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية إلى جانب ضعف تفتيش العمل أو حتى غيابه في قطاعاتٍ يكثر فيها العمال المهاجرون كالإنشاءات والعمل المنزلي.

ب - انتشار التمييز ومنه اختلاف الحد الأدنى لأجور العمال المهاجرين من بلدانٍ مختلفة، والتمييز ضد العمال المنزليين بعدم اعتبارهم عمالاً في قوانين العمل.

ج - محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء، وضعف آليات تسوية النزاعات وعدم كفايتها، وغياب برامج التعويض في الحالات التي يمكن فيها لأصحاب العمل عديمي الضمير الإفلات من العقاب.

د - محدودية الحرية النقابية أو انعدامها وعجز العمال المهاجرين عن التفاوض جماعياً. (23) .

هـ - **مشكلة هجرة اليد العاملة** : أدى ذلك إلى وجود نقص في العمالة لدول المصدر عند حاجتها القيام بمشاريع إنمائية أو صناعية .

و - **هجرة العقول المدربة** : هو الآخر ساهم في ضعف النمو في دول المصدر لهجرة هذه العقول.

1- **مشكلة الاندماج والتمييز والعنف** : صعوبة اندماج المهاجرين مع شعوب الدول المهاجر إليها سبب العديد من الصدمات بينهم والعنف والكرهية .

2- **مشكلة النازحين داخليا** :: وهو من المشاكل التي تواجه الدولة نتيجة الصراعات والكوارث الطبيعية وعجزها عن مواجهة هذه المشكلة . .

3- **انتشار عصابات وجماعات تهريب البشر** : تكثر في الدول التي يرغب سكانها في الهجرة عصابات لتهريب البشر والتي كثيراً ما تتعاون مع عصابات أخرى في دول المهجر أو دول العبور لتهريب البشر والتي تتقاضى مبالغ كبيرة من المهاجرين , ويتعرض المهاجرون أثناء التعامل معها إلى العديد من المخاطر كالموت في الصحراء أو الغرق في البحر طبقاً للوسائل التي يستخدمها المهربون الهجرة .

المبحث الثاني - التأثيرات الاقتصادية للهجرة :

المطلب الأول - التأثيرات الاقتصادية على المهاجر :

يتعرض المهاجر إلى العديد من التأثيرات الاقتصادية السلبية والإيجابية عند هجرته سواء عند الإعداد لها أو عند البدء بها أو الوصول إلى الموطن المهاجر إليه :-
أولاً - الآثار السلبية :

1- خسائر مالية : يضطر المهاجر إلى تجميع أكبر مبلغ من النقود لمواجهة متطلبات الهجرة سواء أكانت بطريقة قانونية أو غير قانونية , وهذا الأمر قد يضطره إلى بيع ما يملك من مقتنيات أو عقارات أو منقولات في بلده أو قد يضطر إلى الاستدانة لتجميع المبلغ الذي يرى أنه ضروري له لمواجهة نفقات الهجرة , وكثيراً ما تضطر أسر المهاجرين إلى تجميع المبالغ المالية سواء بالاستدانة أو بأية طرق أخرى لتجهيز هجرة أحد أبنائهم وخاصة في المناطق التي تعيش حالات من الفقر والعوز والتي كثيراً ما يطلبها مهربي البشر في هذه المناطق لأجل تفسير المهاجرين .

2- فقدان الوظائف :- العديد من المهاجرين قد يضطرون إلى الاستقالة أو إنهاء علاقاتهم الوظيفية بجهات أعمالهم السابقة في بلدهم الأم عند الهجرة والتي من الصعب الرجوع إليها في حالة تعثر هجرتهم أو القبض عليهم أثناء الهجرة الغير رسمية وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية .

3- تغير سلوكيات المهاجرين : حين يفشل المهاجر في مشروع الهجرة ويتم القبض عليه أو لا يوفق في مشروعه لأي سبب كان قد تتأثر نفسيته وخاصة بعد إفلاسه وفقدان وظيفته وتنتابه مشاعر من الكراهية والتي قد تتغير إلى سلوكيات إجرامية فيتحول إلى مجرم سارق أو الانضمام إلى العصابات أو الجماعات المسلحة التي تمتنن الحراية وأعمال القرصنة .

ثانياً - الآثار الإيجابية :

غالباً ما يُسهم المهاجرون في عمليات التحديث والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، سواء كانوا في الخارج أو عند عودتهم إلى أوطانهم. كما يمكن أن تُسهم الهجرة - أيضاً - في تمكين المرأة والمجموعات الأخرى من حقوقها والتي تعاني وضعاً اجتماعياً أضعف في بلد الأصل.

ويمكن أن تعود الهجرة المؤقتة والموسمية بالنفع على المهاجرين أنفسهم، كتوافر الفرصة لتحقيق التنمية الذاتية والمهنية (مثل اكتساب المهارات والمعرفة، والاتصال، واكتشاف ثقافات جديدة)، وتمكنهم من المساهمة بصفة ملموسة في تنمية أوطانهم عبر

التحويلات المالية والمهارات ونقل المعرفة , وكذلك تساعد الهجرة المؤقتة في خفض التكلفة الاجتماعية الناتجة من الهجرة الطويلة الأمد، مثل التباعد بين أفراد العائلة لوقت طويل.(24).

المطلب الثاني :

أولاً - الآثار الاقتصادية بالنسبة للبلد الأم :

- 1- تسهم الهجرة في إفراغ البلد الأم من العناصر المؤهلة والأيدي العاملة وخاصة من الشباب الأمر الذي يساهم في التأخر في عمليات التنمية والبناء .
- 2- هجرة الأدمغة والعقول يؤثر سلباً على المستوى التعليمي في البلد الأم حيث ستفتقر البلاد لحملة المؤهلات العلمية والذين يقع على عاتقهم نشر المعرفة والعلوم .
- 3- هجرة العقول والأدمغة تؤدي إلى تولي الكوادر الغير علمية والمؤهلة للمناصب القيادية والسياسية في البلاد مما يساهم في انتشار الفساد وتخبط في صنع القرارات للإعدام الكفاءات .
- 4- نظراً لأن أغلب المهاجرين من الشباب وخاصة من الذكور فإن هذا الأمر يؤثر في البلد الأم من الناحية السكانية حيث تقل نسب الشباب وكذلك يحدث التفاوت النسبي بين السكان بين الذكور والإناث فتكون نسبة الإناث أكبر من الذكور الأمر الذي سيسهم في إخفاض حالات الزواج وبالتالي انخفاض في عدد السكان .
- 5- تسهم الهجرة من خلال التدفقات المالية التي يرسلها المهاجرين إلى أهاليهم في تحسين مستويات الدخل لأهاليهم وبالتالي المساهمة في تحسين الدخل العام من خلال دورة النقود .
- 6- تسهم بعض الهجرات المنظمة التي تقوم بها الدول لإرسال بعض من أبنائها للدول المحتاجة للعمالة في تحسين الدخل القومي للبلاد .وفي زيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لديها .
- 7- تسهم الهجرة - أيضاً - في التقليل من نسب البطالة في البلد الأم والتي تعود - أيضاً- بالإيجاب على البلد حيث سيتوجه ما كانت الدولة تصرفه في مواجهة ظاهرة البطالة إلى أعمال أخرى .
- 8- مساهمة المهاجرين في حركة الإعمار والبناء في بلداهم الأصلية من خلال استثمار أموالهم المتحصلة في الهجرة .
- 9- المساهمة في التخفيف من حدة الفقر في البلد الأم من خلال ما يرسله المهاجرون من إعانات لأهاليهم .

- 10- مساهمة المهاجرون في عمليات التحديث والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، سواء كانوا في الخارج أو عند عودتهم إلى أوطانهم.
- 11- تسهم الهجرة - أيضاً - في تمكين المرأة، والمجموعات الأخرى من الولوج إلى سوق العمل وبالتالي الحد من الفئات الغير عاملة مما يسهم في التقليل من حجم إنفاق الدولة عليهم من ناحية الإعانات المالية .
- 12- تسهم الهجرة المؤقتة والموسمية بالنفع على المهاجرين أنفسهم، كتوافر الفرصة لتحقيق التنمية الذاتية والمهنية (مثل: اكتساب المهارات والمعرفة، والاتصال، واكتشاف ثقافات جديدة)، وتمكنهم من المساهمة بصفة ملموسة في تنمية أوطانهم عبر التحويلات المالية والمهارات ونقل المعرفة.
- 13- تساعد الهجرة المؤقتة في خفض التكلفة الاجتماعية الناتجة من الهجرة الطويلة الأمد، مثل التباعد بين أفراد العائلة لوقت طويل .
- 14- زيادة احتياطي العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، وكذلك انتقال المعرفة والمهارات عند عودة المهاجرين إلى أوطانهم، سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة وعلى أساس افتراضي أو مادي. كما تخفف الهجرة أيضاً، من ظاهرة البطالة، وتزيد من مستويات المشاريع المحلية عبر خلق فرص جديدة أمام القطاع الخاص.(25).

ثانياً - الآثار الاقتصادية على بلد العبور :

تتأثر دول العبور بالهجرة الغير شرعية تأثيراً كبيراً , حيث يمر المهاجرون عبر أراضيها دون المرور على المنافذ الرسمية لها سواء أكانت برية أو بحرية بطريق التسلل , حيث تنشط عصابات تهريب البشر في هذا المجال في بلد العبور وخاصة عند سيطرة هذه العصابات على المعابر والمنافذ والمسالك البرية أو البحرية ، وتسبب هجرة العبور على الدول العديد من الآثار الاقتصادية والمتمثلة في التشديد في مراقبة المنافذ الحدودية للدولة وهو ما يتطلب تكلفة باهظة تعود على خزينة الدولة حيث يتم نشر العديد من الأفراد والعديد من المنظومات ومراكز المراقبة والاستطلاع وتسخير كافة القوى الأمنية العسكرية والأمنية منها في مراقبة الحدود . إضافة إلى قيام الدول بتحمل المسؤولية القانونية والإنسانية حيال المرضى والتائهون في الصحاري والمفقودون المبلغ عنهم حيث تقوم الدولة بعمليات الإغاثة والبحث . إضافة إلى ما تتعرض له بلدان العبور من عمليات سطو وأعمال نهب يقوم بها المهاجرون الغير شرعيون وخاصة حال عدم تحصلهم على أعمال يفتاتون من

خلالها فيضطرون للسرقة وهو ما يساهم في نشر الأجهزة الشرطة والقبط على المشبوهين وإحالتهم للقضاء والزج بهم في السجون وما يترتب عن ذلك من أعباء مالية .

المطلب الثالث - الآثار الاقتصادية على الدولة المهاجر إليها :

1- انتقال الخبرات والأيدي العاملة إلى الدولة المضيف مما قد يسهم في التطور التكنولوجي .

2- معدل زيادة الأعمال في صفوف المهاجرون الوافدين أعلى من سكان البلد المضيف في مجالات الابتكار

3- إنفاق جزء من أموال الضرائب من أجل السيطرة على الهجرة لجعلها تحت المستوى الذي ستصل إليه مع قليل من الضوابط أو من دونها.

4- تسهم الهجرة بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي , ويرجع ذلك لشكل الثقافة في المجتمعات الصناعية في الاقتصاديات المتقدمة وتدني وانخفاض معدلات الولادات وشيخوخة السكان تؤدي إلى ارتفاع عدد المتقاعدين الذي لا يقابله نفس الارتفاع في فئة الشباب المحليين العاملين لدعم هذا التقاعد. (26).

5- يسهم المهاجرون في الزيادة من الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد من خلال الرفع من الإنتاجية أي الكمية التي ينتجها كل عامل , وهذا راجع لكون المهاجرين أكثر استعداداً لدخول عالم المقاوله وبدأ مشاريع تجارية جديدة .

6- تسهم الهجرة والانتقال والإقامة الدائمة في الدول المهاجر إليها إلى التغيير الديمغرافي للسكان في تلك البلدان , حيث تدخل أعراق جديدة في تلك المجتمعات وتنصهر أغلبها وتصبح جزءاً من سكان تلك الدول. (27).

7- تغيير الأنماط المعيشية وشكل الحياة في الدول المهاجر إليها كثيراً ما يصطدم المهاجرون بها , مما يؤدي إلى عدم الاندماج في هذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى انغلاق المهاجرين على أنفسهم وتقوقعهم في جماعات في مناطق عشوائية معينة تفترق للمقومات المدنية مما يساهم في تفشي الجريمة .

8- تستفيد الدول المستضيفة من المهاجرين في العديد من الأعمال التي يراها سكانها أنها من الأعمال الدنيا أو التي يستنفر سكانها القيام بها " أعمال النظافة - الصرف الصحي - نقل الفضلات الكيماوية والحيوانية " ، وكذلك في أعمال المناولة والبناء وحفر الأنفاق .

الخاتمة :

- توصل الباحث في هذا البحث إلى عدد من النتائج ، منها :
- 1- الهجرة أكثر الظواهر تعقيداً في العصر الحالي .
 - 2- أسهمت الهجرة في حدوث العديد من الآثار والتداعيات المختلفة والتي لا تنحصر في المهاجر أو دولته الأم أو دولة العبور أو دولة الاستقرار بل تعم كل الدول .
 - 3- كثيراً ما يصطدم المهاجرون عند وصولهم إلى الدول المهاجر إليها من عدم توافر فرص عمل فيها وما يستتبعه ذلك من تصرفات وأعمال غير قانونية.
 - 4- تؤثر الهجرة على مناطق العبور تأثيراً كبيراً من الناحية الأمنية والاقتصادية " ما يتطلبه الأمر من إيجاد أجهزة أمنية معينة خاصة بمراقبة الهجرة وضبط الحدود ومكافحة تهريب البشر , وما يتطلبه ذلك من نفقات وميزانيات كبيرة لمواجهة التدفقات الجماعية الكبيرة من المهاجرين , إضافة إلى الواجب الإنساني على عاتق تلك الدول كتقديم الخدمات الصحية والغذاء ومراكز الإيواء " .
 - 5- استمرار وجود البيئة الطاردة للشباب والمشجعة على الهجرة في بلدانهم الأصلية مثل الحروب والنزاعات والقمع والفقر والبطالة وفساد الحكومات.
 - 6- تقاعس النظام الدولي الحالي في العمل بجدية لمعالجة أسباب الهجرة الأساسية لكونه غير عادل في توزيع الثروات والأنشطة الاقتصادية بين الدول المصدرة للهجرة
 - 7- أن أغلب المهاجرين ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة هم من الفئات العمرية العاملة والمؤثرة في الاقتصاد (20 سنة إلى 65 سنة)
 - 8- إن نسبة المهاجرين من الإناث تكاد تكون قريبة من نسبة المهاجرين الذكور .
 - 9- هناك نسبة كبيرة من المهاجرين من حملة المؤهلات العلمية (وهو ما يسهم في اختفاء وهروب العقول والأدمغة من دول المصدر) .
 - 10- مساهمة الأنظمة السياسية المتعاقبة في دول المصدر على تفاقم وتزايد ظاهرة الهجرة , بسبب النزاعات المسلحة والانقلابات وفساد الأنظمة السياسية الحاكمة .
 - 11- النزاعات الإقليمية المحلية بين القبائل على مناطق النفوذ والزراعة والرعي أيضاً من عوامل الهجرة والنزوح وخاصة في مناطق أفريقيا .
 - 12- النظرة التي يراها المهاجرون لدول الهجرة تعتبر من العوامل القوية الدافعة للهجرة (الرفاهية , الأمن , الاستقرار , الرعاية الصحية , التعليم , الديمقراطية).

13- صعوبة اندماج بعض المهاجرين مع مجتمعات الدول المهاجر إليها أسهم في إقامة علاقة ود بين المجتمعين وحدث نفور بين المجتمعين كثيراً ما أدى إلى وقوع اصطدامات بين المجموعتين .

14- أن الهجرة ساهمت في نمو وخلق عصابات تهريب البشر والتي صارت عصابات منظمة وعابرة للحدود , وما تخلقه هذه العصابات من تحديات للدول سواء دول المهجر أو العبور أو الاستقرار

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصل اليها توصل الباحث إليها توصل الباحث إلى بعض التوصيات والتي يرى أنها قد تساهم كثيراً في معالجة ظاهرة الهجرة والحد منها .

1- التعاون الدولي ضرورة واجبة بين الدول لمواجهة ظاهرة الهجرة وتداعياتها .
2- مكافحة الفقر والعوامل المساعدة على الهجرة مثل النزاعات المسلحة وعدم تغذيتها وتقوية الجماعات المسلحة المتصارعة .
3- إقامة المشاريع التنموية وضخ الاستثمارات في دول المهجر للمساهمة في وقف الهجرة .

4- الضغط على حكومات دول المهجر على احترام حقوق الإنسان والأقليات ومنع الاضطهاد السياسي والقمع ومنع الحريات .

5- على بلدان المصدر العمل على معالجة الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يعيشها سكانها وخاصة رفع سقف المرتبات ومنح الإعانات التشجيعية والقروض للمساهمة في إبعاد فكرة الهجرة من عقول الشباب .

6- التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية التي تساهم في هروب الأفراد من مناطق تلك الكوارث(الحرائق , الأوبئة , الأمراض المعدية , الفيضانات)

7- تكتيف الجهود التطوعية والإعانات الدولية في دعم قطاعات الصحة واللقاحات والعمل على القضاء مسببات النزوح الصحية والهجرة .

8- العمل على ضمان حصول المهاجرين بغض النظر عن جنسيتهم ووضع هجرتهم على خدمات الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة في المناطق المهاجر إليها .

9- ضمان تكافؤ الفرص لكافة المهاجرين والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية التي تؤثر سلباً على المهاجرين .

- 10- ضمان تمتع جميع العمال المهاجرين بعمل لائق كما هو الحال في معايير العمل الدولية .
- 11- ضمان وصول جميع المهاجرين إلى المياه والصرف الصحي والغذاء والتعليم وإدراجهم في نظم الحماية الاجتماعية في الدول المهاجر إليها .
- 12- ضمان وصول جميع العمال المهاجرين إلى العدالة وعدم التعرض لحقوقهم المالية والعمالية ..
- 13- القضاء على جميع أشكال العنف والإيذاء والعمل القسري والاتجار بالمهاجرين، وغير ذلك من أشكال الاستغلال، ولا سيما استغلال الأطفال والنساء .
- 14- مساعدة دول العبور وخاصة في الهجرة الغير شرعية في مواجهة آثار ظاهرة الهجرة والتعامل مع المهاجرين وعدم تركها لوحدها لمواجهة أفواج المهاجرين الغير شرعيين وخاصة بالأعداد الكبيرة .
- 15- ضرورة قيام دول المهجر (دول الاستقرار) على العمل على إدماج مجتمعات المهاجرين مع المجتمعات المحلية من خلال إنهاء عوامل النفور وفتح باب الاندماج بمختلف الصور وتسهيل إجراءات الإقامة في بلدان المهجر .
- 16- العمل على المساهمة في عودة اللاجئين من خلال المساهمة الدولية في حل عوامل اللجوء , كعودة الهدوء لمناطق النزاع , أو الضغط على الدولة الأم في إصدار قوانين العفو , وقوانين العدالة والمصالحة , والعمل على جعل اللجوء مؤقتاً ينتهي بانتهاء مسباته .
- 17- ضرورة التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة تهريب البشر , وتشديد العقوبات في حق المهربين لما قد يسببه المهربون من انتهاكات لحقوق الإنسان (المهاجرين) ، وكذلك الأضرار الاقتصادية بالدول .
- 18- ضرورة توقيع وتصديق كافة الدول على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية , والالتزام ببنوده

الهوامش :

- 1- زينب أبو زيد -الهجرة غير الشرعية , أسبابها وأثارها على الأمن الاجتماعي الليبي (دراسة ميدانية - المجلة الليبية العالمية - العدد 51 إبريل 2021م كلية التربية - المرج - جامعة بنغازي .
- 2- تقرير الهجرة في العالم 2020 .كالة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة (IOM) موقع الوكالة الإلكتروني .

- 3- تقرير الهجرة في العالم . مرجع سابق.
- 4- د / رحمة الحوسين الشيباني - العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية مجلة أبحاث - كلية الآداب - جامعة سرت . المجلد 15 - العدد الثاني . سبتمبر 2023م ..
- 5- الهجرة في العالم . تقرير منظمة الهجرة الدولية للعام 2022م
- 6- حيدر مزهر مطلق - الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير شرعية مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية . العدد 25 - المجلد 15 لسنة 2022م .
- 7- حوراء قاسم غانم النظام القانوني للجوء في القانون الدولي العام منشورات كلية الحقوق - قسم القانون العام 2013 - جامعة النهريين - العراق . موقع إلكتروني النشر في 2023/10/28م الاطلاع في 2024/7/17م .
- 8- حوراء قاسم غانم .. مرجع سابق .
- 9- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951م الموقعة يوم 28 يوليو 1951م ودخلت النفاذ يوم 2 إبريل 1954م (حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 892.
- 10- الهجرة في العالم . مرجع سابق .
- 11 - الهجرة في العالم للعام 2022م - تقرير منظمة الهجرة العالمية (IOM) .. منشورات منظمة الهجرة في العالم .
- 12- عمرو عادل عبدالكريم . { مفهوم الهجرة في العالم } { مرجع إلكتروني نشر في: 2023-04-14 . (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/7/14م
- 13- باسم سامي محمود الشجالوي- { الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا إلى أوروبا أسباب وأثار مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل - العدد الخامس - مارس 2019م
- 14- باسم سامي الشجالوي - مرجع سابق.
- 15- باسم سامي الشجالوي - مرجع سابق.
- 16- أمل إسماعيل (الهجرة المناخية - المحركات والأسباب) مقال صحفي في موقع المركز العربي للفكر والدراسات الإستراتيجية - القاهرة . تم النشر في 2021/9/30م . تم الاطلاع في 2024/7/17م .
- 17- أمل إسماعيل . مرجع سابق.
- 18- أمل إسماعيل . مرجع سابق .
- 19- أمل إسماعيل . مرجع سابق.
- 20- د / سمير بودينار - تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور- دراسة حالة المغرب العربي . مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة - المغرب
- 21- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . انتهاكات حقوق الإنسان بيان للمفوضية 21 / فبراير 2021م
- 22- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . مرجع سابق .
- 23- الدفع قداماً بالعدالة الاجتماعية - تقرير العمل اللائق - منظمة العمل الدولية - موقع إلكتروني للمنظمة - نشر في 2016/8/25م الاطلاع تم في 2024/7/12م .
- 24- د / هشام نعمة فياض (العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسله للمهاجرين) موقع المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية - نشر في 16 فبراير 2022م . تم الاطلاع في 2024/7/17م
- 25- د / هشام نعمة فياض .. مرجع سابق .
- 26- جيمس فورمان (رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس باراك أوباما) . مقال صحفي مترجم في موقع الجزيرة نت / نشر في 2018/7/24م _ الاطلاع تم في 2024/7/17م.
- 27- جيمس فورمان - مرجع سابق